بالنسبة لمستقبل الحوار العربي — الاوروبي المزمع اجراؤه منذ فترة . وتجدر الاشارة هنا الى ان فكرة الحوار العربي — الاوروبي كانت تتعثر وتلاقي بعض المصاعب حتى قبل توقيع الاتفاق مع اسرائيل . فقد تأجل الاجتماع الاول لمدة أشهر بسبب الخلاف على مسألة تمثيل الفلسطينيين في الحوار . فقد طالبت الدول العربية بادىء الامر ان يتمثل الفلسطينيون بوفد مستقل في حين رفضت دول السوق الاوروبية هذا الاقتراح . وتوصل الطرفان الى حل وسط بحيث يتمثل الفلسطينيون كجزء من الوفد العربي الموسع الذي سيحاور وفدا اوروبيا موحدا . وقد وافقت منظمة التحرير على هذا الترتيب لتسهيل مهمات الحوار . ومن ناحية اخرى ترك انهيار الاجتماع التحضيري بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة — الذي انعقد في باريس في شهر نيسان المنصرم — تأثيرا سلبيا على مستقبل الحوار العربي — الاوروبي . فقد صرح السفير الجزائري في بروكسل ورئيس وفد بلاده في محادثات باريس (في مؤتمر صحافي عقد في ٢٣ نيسان) ان الموقف الذي اتخذته دول السوق المشتركة في اجتماع باريس يتناقض بصورة أساسية مع وجهة نظر الدول المنتجة . وحذر الدول الاوروبية بأن ما جرى في اجتماع باريس لا بد وان يترك آثاره السلبية في وقت يجري فيه الكلام عن الحوار العربي — الاوروبي وعن رغبة العرب اعطاء اوروبا مركزا ممتازا في تعاملهم مع بقية الدول .

وكان هناك دوما مصدر آخر للتوتر بين دول السوق الاوروبية المشتركة والعرب وهو موضوع المقاطعة العربية لاسرائيل . وقد اثيرت هذه المسألة خلال المفاوضات التي جرت في ٢٤ — ٢٦ اذار بين دول السوق الاوروبية المشتركة ودول افريقيا الشمالية (الجزائر وتونس والمغرب) من أجل عقد صفقات تجارية جديدة واتفاقات تعاون . وقد ذكرت المصادر الصحافية الجزائرية يومها ان وفد السوق الاوروبية طالب بتعهد من البلدان الافريقية الشمالية الثلاثة بعدم تطبيق أي من اجراءات المقاطعة على الشركات التي يكون مقرها دول السوق الاوروبية المشتركة حتى لو خرقت هذه الشركات قوانين المقاطعة . وبطبيعة الحال رفضت الدول العربية المعنية هذا الشرط الاوروبي رفضا باتا ونهائيا مما أدى الى فشل المفاوضات بين الطرفين .

لقد وقعت الدول الاوروبية المعنية الاتفاق المذكور مع اسرائيل على الرغم من التهديد الذي أطلقته دول الجامعة العربية بأن على اوروبا ان تتحمل النتائج المترتبة على جعل اسرائيل اول شريك في السوق ضمن اطار سياسة السوق الجديدة الرامية الى عقد اتفاقات افضلية مع بلدان البحر الابيض المتوسط . لذلك كانت ردود الفعل العربية على الخطوة الاوروبية شديدة اول الامر .

جاء اول رد فعل عربي من الجزائر حيث بعثت الحكومة بمذكرة عاجلة الى الامانة العامة للجامعة العربية تطالب فيها بتعليق الحوار مع الدول الاوروبية (الذي كان سيبدأ في ١٠ حزيران ١٩٧٥) وتشدد على ضرورة تبني موقف عربي مشترك حول هذه المسألة . وقد جرى توزيع المذكرة على الدول الاعضاء في الجامعة العربية وتمت الدعوة لعقد اجتماع لخبراء الجامعة في ٢٠ ايار لمناقشة النتائج المترتبة على الاتفاق الاسرائيلي — الاوروبي بالنسبة للحوار العربي مع دول السوق المشتركة .

وفي ١٢ ايار اوضح القائم بأعمال السفارة الجزائرية في القاهرة موقف بلاده بقوله ان السوق الاوروبية عقدت اتفاقا تجاريا مع اسرائيل يعتبر تأييدا لاستمرارها في احتلال الاراضي العربية وذلك في وقت تعمل فيه الدول العربية على اعادة الحوار العربي — الاوروبي وتبذل كل جهد ممكن لانجاحه خدمة لمصالح الطرفين . واضاف القائم بالاعمال قائلا ان الخطوة الاوروبية تتطلب موقفا عربيا مشتركا لمواجهة الوضع الناجم عنها . وفي اليوم نفسه علقت صحيفة « المجاهد » الجزائرية على الموضوع بقولها ان اوروبا أعلنت بوضوح عن دعمها للحكومة الاسرائيلية لان الاتفاقية تقدم مساعدات مالية جديدة الى الاقتصاد الاسرائيلي الذي هزته الحرب . وذكرت « المجاهد » ان هذه الخطوة تقدم للحكومة الاسرائيلية تسهيلات واسعة تخفف من المشكلات المالية التي تعانيها وتسمح لها بالاندفاع قدما في مخططاتها العسكرية . كما أن السوق الاوروبية هددت بعملها احتمالات البدء